تزايد المخاطر السلبية برفع الضغوط على «الاحتياطي الفيدرالي» لإجراء خفض أكبر لأسعار الفائدة

«الوطني»: انتعاش الدولار وأزمة التجارة خطر على الاقتصاد الأميركي

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن الدولار الأميركي انتعش هذا الأسبوع على أمل عودة الولايات المتحدة والصين إلى طاولة المفاوضات لحل النزاع التجاري القائم بين الجهتين والمتعلق بالرسوم الجمركية.

وخاطب الرئيس الأميركي دونالد ترامب بكين قائلا: «هذه هي المرة الأولى التي أراهم يرغبون فعلا في إبرام صفقة، وأعتقد أن هذه خطوة إيجابية جدا». وجاء ذلك التعليق في أعقاب تعليقات نائب رئيس مجلس الدولة الصيني ليو خه الذي تحدث بلهجة تصالحية قائلا إن: «الصين تعارض بشدة تصعيد الحرب التجارية، وإن تصعيد النزاع ليس في صالح الصين والولايات المتحدة، كما أنه ليس جيدا لمصالح الناس في جميع أنحاء العالم». وأكدت وزارة التجارة الصينية أنه من المقرر أن تجري الصين والولايات المتحدة الجولة المقبلة من المحادثات التجارية المباشرة في وقت لاحق من سبتمبر.

وأضاف التقرير ان انتعاش الدولار واستمرار التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين يساهمان في تزايد المخاطر السلبية على الاقتصاد الأميركي وتصعيد الضغوط على الاحتياطي الفيدرالي لإجراء خفض أكبر لأسعار الفائدة. وخلال الاجتماع الذي تم عقده في قاعة جاكسون هول، شدد رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول بوضوح على أن تباطؤ النمو العالمي وحالة عدم اليقين التي تحيط بالسياسة التجارية وتراجع معدلات التضخم لعبت جميعها دورا مهما في تشجيع الاحتياطي الفيدرالي على بدء خفض أسعار الفائدة. ومنذ الاجتماع الأخير لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، تزايدت المخاطر المتعلقة بآفاق الاقتصاد العالمي بوتيرة واضحة على خلفية التجارة العالمية. وتشير أحدث البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي إلى نمو الاقتصاد الأميركي 2٪ في الربع الثاني مقابل 3,1٪ في الربع الأول.

كما تعكس أحدث البيانات الصادرة عن مؤشر أسعار المستهلك بتاريخ 13 أغسطس إلى تراجع القراءة إلى أدنى من المستوى المستهدف من قبل الاحتياطي الفيدرالي البالغ 2٪، ببلوغه 1,8٪. وبالنظر إلى مؤشر التضخم المفضل لدى الاحتياطي الفيدرالي، وهو مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي الذي صدر يوم الجمعة، فقد كان أيضا أقل بكثير من مستوى 2,0٪ المستهدف، حيث بلغ 1,8٪. وبالتالي، فليس من المستغرب أن الأسواق كانت تقوم بالتسعير على أساس قيام الاحتياطي الفيدرالي بخفض أسعار الفائدة مرتين إلى 3 مرات خلال العام الحالي. وتبلغ حاليا توقعات خفض أسعار الفائدة بواقع 25 نقطة أساس في سبتمبر 96٪ في حين أن النسبة المتبقية والبالغة 4٪ تراهن على خفض بمعدل أكبر بمقدار 50 نقطة أساس.

أوروبا والمملكة المتحدة

وأوضح التقرير أن الجنيه الإسترليني تعرض للضغوط خلال الأسبوع الماضي على خلفية أحدث التطورات المتعلقة بأزمة انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي، حيث ارتفعت هذا الأسبوع إمكانية الانفصال دون صفقة بعد أن طلب رئيس وزراء المملكة المتحدة بوريس جونسون من الملكة تعليق أعمال البرلمان حتى 14 أكتوبر وحصل على موافقتها على ذلك الإجراء.

ويمثل الانفصال من دون صفقة، والذي يعتبر الخيار الافتراضي حاليا، في 31 أكتوبر صدمة كبيرة للاقتصاد لكل من جانبي الطلب والعرض. ويعتمد تأثر العرض على المدى القريب على مدى الاضطراب على الحدود مع الاتحاد الأوروبي بينما سيتأثر الطلب في الاقتصاد البريطاني بعدة طرق. حيث ستساهم عدة عوامل من ضمنها الآفاق الاقتصادية القاتمة للمملكة المتحدة خارج الاتحاد الأوروبي واستمرار حالة عدم اليقين حول علاقة الطرفين في المستقبل في التأثير سلبا على الاستثمار في الأعمال التجارية. وفي ذات الوقت، فإن الجمع بين نمو التضخم بمعدلات شديدة بسبب انخفاض الجنيه الإسترليني وزيادة الرسوم الجمركية، والنمو المتواضع لمعدلات البطالة قد يؤدي إلى تباطؤ النمو الاستهلاكي أو تسجيله لمعدلات سلبية. ويتوقع الاقتصاديون قيام بنك إنجلترا بخفض أسعار الفائدة على الفور لدعم الاقتصاد.

وخلال الأسبوع، تراجعت السندات الحكومية البريطانية لأجل 10 سنوات بنسبة 19٪ في ظل اندفاع المستثمرين نحو الأصول الآمنة بينما انخفض الجنيه الاسترليني مقابل الدولار الأميركي في المقابل بنسبة 1٪ فقط. وقد يعزى هذا التراجع المحدود للجنيه الإسترليني الى قيام المتداولين بالفعل بتخفيض تعرضهم للعملة على مدار العام.

اليورو يتعرض للضغوط

وذكر التقرير ان اليورو تعرض أيضا لبعض الضغوط خلال الأسبوع على خلفية القضايا الجيوسياسية التي لا تقتصر فقط على انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي بل تمتد لتشمل ايضا السياسات الإيطالية وسط ترقب لقرار الرئيس الإيطالي سيرجيو ماتاريلا ما إذا كان سيتم تعيين رئيس وزراء جديد بعد استقالة رئيس الوزراء جوزيبي كونتي في 20 أغسطس أو حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة.

كما تأثر اليورو أيضا بضعف أداء اقتصاد منطقة اليورو وسياسات التيسير النقدي التي قد يقدم البنك المركزي الأوروبي على تطبيقها الشهر المقبل.

«التجارة» تصدر 1052 ترخيصاً في أغسطس

أعلنت وزارة التجارة والصناعة إصدار 1052 ترخيصا لشركات الأشخاص والحرة متناهية الصغر والمركبات المتنقلة في أغسطس الماضي.

وقالت «التجارة» في بيان صحافي إنها أصدرت تراخيص لـ 7 شركات حرة متناهية الصغر و32 للمركبات المتنقلة و1013 لشركات الأشخاص.

وأوضحت أنها اعتمدت 26 طلبا من طلبات تأسيس الشركات والتراخيص الحرة متناهية الصغر، فيما رفضت 45، مبينة أنه جار تأسيس 17، وتم تأسيس 9، لافتة إلى إصدار تراخيص لـ 7 شركة حرة متناهية الصغر، وتلقي 17 طلبا للترخيص، وجرى إصدار 7 تراخيص منها، وجار إصدار 10 أخرى.

وعن المركبات المتنقلة أوضحت الوزارة أن إجمالي طلبات التأسيس المسجلة في أغسطس الماضي بلغ 331 طلبا، اعتمدت منها 235 ورفضت 84.

وذكرت أن الطلبات المعتمدة بعد المراجعة بلغت 238، جار تأسيس 180 منها، وتم تأسيس 49، فيما ألغي 9. وأشارت إلى تلقي 141 طلبا للترخيص لمركبات متنقلة أصدرت منها 32، وجار إصدار الـ 108 الأخرى.

وحول شركات الأشخاص، أعلنت الوزارة تلقيها 3164 طلبا للتأسيس، اعتمدت منها 2048 طلبا، ورفضت 1103.

وأوضحت ان الطلبات المعتمدة بعد المراجعة بلغت 2048، منها شركات جار تأسيسها 1169، وشركات تم تأسيسها 775 وملغي 104، مشيرة إلى أن طلبات الترخيص المقدمة بلغ عددها 1555، المصدرة منها 1013، وجار إصدار 603.

تأثير واضح للحرب التجارية على الأسواق الخليجية

«المركز»: 38 مليار دينار إجمالي مطالبات البنوك الكويتية لدى القطاع الخاص

أصدر المركز المالي الكويتي (المركز) تقريره الشهري عن أداء الأسواق، والذي ذكر فيه أن الأسواق الخليجية أنهت أغسطس بمؤشرات سلبية، متأثرة بتراجع أسعار النفط وسط حالة القلق المتزايدة من تبعات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأميركية والصين. وباستثناء السوق العُماني، سجلت جميع أسواق دول مجلس التعاون الخليجي تراجعا خلال أغسطس.

وعلى الرغم من تراجع السوق الكويتي، والذي بلغت نسبته 2,9٪ خلال الشهر، احتفظ بصدارة الأسواق الخليجية كأفضل أداء، محققا مكاسب 21,3٪ منذ بداية العام حتى نهاية أغسطس.

وأوضح التقرير أن انفتاح أسواق المال الخليجية على الاقتصاد العالمي، وخاصة فيما يتعلق بما حدث مؤخرا من انضمام عدد من أسواق المنطقة لمؤشرات مورغان ستانلي للأسواق الناشئة، يزيد من فرص استجابة تلك الأسواق إلى تقلبات السوق العالمي.

وتناول تقرير «المركز» بالتحليل أداء الأسهم القيادية الكويتية، والتي تشهد عاما ناجحا للغاية حتى الآن، مع تحقيق الشركات العشر الأولى من حيث القيمة السوقية نموا لافتا في أداء سعر السهم خلال 2019، على أن أغسطس شهد تبدد بعض من تلك المكاسب، وكان سهم أجيليتي وسهم بنك بوبيان الأكثر تراجعا من بين الأسهم القيادية، بلغت 5,9٪ و5,1٪ على التوالي. وفي حين سجلت أغلب المؤشرات القطاعية تراجعا هذا الشهر، فقد ارتفع مؤشر قطاع التكنولوجيا 12,7٪ ليصبح المؤشر الأعلى أداء. وفي المقابل، كان مؤشر قطاع المواد الأساسية صاحب الأداء الاضعف بتراجع 6,6٪.

وعرج التقرير على استعراض أداء جانب من الاقتصاد الكويتي، حيث أدى انخفاض عدد المشاريع التي أوكلتها الحكومة نتيجة للتراجع المستمر في أسعار النفط منذ عام 2014 وما نجم عنه من ضغوط مالية إلى انخفاض قيمة القروض الموجهة إلى القطاع العقاري وصناعة التشييد والبناء. وبلغ إجمالي مطالبات البنوك المحلية في الكويت (البنوك العشرة المدرجة في البورصة) لدى القطاع الخاص ما قيمته 37,9 مليار دينار، حسب أحدث البيانات المتوافرة.

وتوقع التقرير أن يستمر نمو الائتمان في معدلاته المتوسطة مقارنة بأعوام ما قبل تراجع أسعار النفط، وقد تكون القروض الشخصية هي المحرك الرئيسي لنمو الائتمان نتيجة لزيادة الحد الأقصى للاقتراض ليصل إلى 25 ضعف صافي الراتب الشهري للمقترض أو بحد أقصى 25 ألف دينار، بزيادة من 15 ضعفا أو بحد أقصى 15ألف دينار سابقا.

وعلى الصعيد الإقليمي، تناول تقرير «المركز» بالتحليل أداء مؤشر ستاندرد آند بورز للأسواق الخليجية، الذي تراجع بنسبة 5,8٪ لهذا الشهر، متأثرا بتقلب أسعار النفط علاوة على الأداء السلبي لغالبية الأسواق بما في ذلك السوقان السعودي والكويتي. وكان السوق العماني هو الأفضل أداء، حيث حقق ارتفاعا بلغ 6,5٪، وجاء السوق السعودي في صدارة المتراجعين بنسبة 8,2٪، تلته أسواق دبي ثم الكويت بإغلاق على تراجع 5,5٪ و2,9٪ على التوالي لهذا الشهر.

كما اشار التقرير إلى أنه برغم إعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي خفض أسعار الفائدة على الدولار للمرة الأولى منذ 10 سنوات، إلا أن الأسواق العالمية بما فيها المؤشرات الأميركية سجلت خسائر خلال الشهر. كما شهدت أسعار النفط المزيد من التراجع حتى بعد إعلان منظمة أوبيك تمديد العمل باتفاق خفض الإنتاج إلى 2020، وتعزى هذه الأجواء المتحفظة السلبية إلى ما يسود الأسواق من توتر وعدم اليقين نتيجة الحرب التجارية التي تتزايد وطأتها، علاوة على مخاوف تباطؤ أداء الاقتصاد العالمي.

جولة جديدة من معركة الرسوم بين الصين وأميركا

رويترز: بدأت الصين والولايات المتحدة أمس فرض رسوم جمركية إضافية على سلع كل منهما، وذلك في أحدث تصعيد بحرب تجارية مريرة رغم الدلائل على أن المحادثات بينهما بشأن تلك القضية ستستأنف هذا الشهر.

وستسري الجولة الجديدة مع فرض بكين رسوما نسبتها 5٪ على النفط الخام الأميركي، وهي المرة الأولى التي يتم فيها استهداف نفط الولايات المتحدة منذ بدأ أكبر اقتصادين في العالم حربهما التجارية قبل أكثر من عام.

من جهتها، ستبدأ إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب فرض رسوم نسبتها 15٪ على واردات صينية تتجاوز قيمتها 125 مليار دولار، منها أجهزة التحدث الذكية وسماعات البلوتوث، فضلا عن أنواع كثيرة من الأحذية.

وردا على ذلك، بدأت الصين فرض رسوم على بعض السلع الأميركية ضمن قائمة مستهدفة تبلغ قيمتها 75 مليار دولار. ولم تحدد بكين قيمة السلع التي فرضت عليها رسوما أعلى اعتبارا من أمس.

الصين بالمرصاد

فرضت بكين رسوما إضافية نسبتها 5 و10٪ على 1717 سلعة مما إجماليه 5078 منتجا أميركيا، وستبدأ بكين تحصيل الرسوم الإضافية على بقية السلع في 15 سبتمبر.

وكانت إدارة ترامب قالت الشهر الماضي إنها ستزيد الرسوم القائمة والمقررة بنسبة 5٪ على واردات صينية بنحو 550 مليار دولار بعدما أعلنت بكين عن رسومها الانتقامية على السلع الأميركية.

ومن المقرر أن تسري الرسوم التي تبلغ نسبتها 15٪ على الهواتف الخلوية وأجهزة الكمبيوتر المحمولة ولعب الأطفال والملابس اعتبارا من 15 ديسمبر المقبل.

الرسوم لن تتأجل

يأتي ذلك بينما تواصل فرق تجارية من الصين والولايات المتحدة المحادثات وستلتقي في سبتمبر، لكن ترامب قال إن زيادة الرسوم على السلع الصينية التي بدأت أمس الأحد لن تتأجل.

وتسعى إدارة ترامب منذ عامين للضغط على الصين كي تحدث تغييرات شاملة في سياساتها بشأن حماية الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا إلى الشركات الصينية والمنح الصناعية والوصول إلى السوق.

وتنفي الصين دوما الاتهامات الأميركية بأنها تعمد إلى ممارسات تجارية غير عادلة، وتعهدت بالرد على الإجراءات العقابية الأميركية بتدابير مماثلة.

وأدى احتدام الحرب التجارية بين البلدين إلى تعطيل تجارة سلع بمئات المليارات من الدولارات، وتسبب في تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وأضرار بالأسواق.

أبوظبي تخطط لإصدار سندات دولارية في 2019

رويترز: قالت 3 مصادر مطلعة إن أبوظبي تخطط لإصدار سندات مقومة بالدولار هذا العام، وهي أول سندات دولارية تطرحها منذ 2017، مع سعي الإمارة الغنية بالنفط للاستفادة من أسعار الفائدة المنخفضة لتعويض أثر هبوط أسعار النفط.

وذكر أحد المصادر أن الحكومة حدثت وثائق برنامجها لإصدار السندات وتخطط لجمع التمويل قبل نهاية العام، مضيفا أنه من المرجح طرح سندات لا تقل قيمتها عن مليار دولار.

واقترضت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي مليارات الدولارات من الخارج على مدى السنوات القليلة الماضية لدعم خزانة الدولة، التي تضررت جراء هبوط أسعار النفط.

وقال المصدر الأول إن الإصدار الجديد لا يرتبط بمشروع محدد، وستستخدم حصيلته في أغراض عامة للميزانية.

وتحوز أبوظبي أكبر احتياطيات من النفط والغاز بين الإمارات السبع لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتتمتع بمركز مالي من بين أقوى المراكز في المنطقة.

وتستثمر أبوظبي مليارات الدولارات في الصناعة والسياحة والبنية التحتية لتنويع اقتصادها وتقليص اعتماده على قطاع النفط، الذي تستمد منه 50٪ من ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي، وما يزيد على 90٪ من إيرادات الحكومة الاتحادية، بحسب تقديرات ستاندرد آند بورز.

ونظرا لانخفاض أسعار الفائدة العالمية وكبح إنتاج النفط بعدما أعادت منظمة أوبيك فرض قيود على الإمدادات في أواخر العام الماضي، بدا منطقيا لأبوظبي أن تعزز ماليتها في مواجهة هبوط أسعار النفط، حسبما قال مصدر ثان. وكانت أحدث صفقة لأبوظبي في أسواق الدين في 2017، حينما جمعت 10 مليارات دولار من خلال بيع سندات ذات 3 شرائح اجتذبت طلبا كبيرا، في صفقة قام بترتيبها بنك أوف أميركا ميريل لينش وبنك أبوظبي الأول وإتش. إس.بي.سي وجيه.بي مورغان.